صراع البنوك المركزية

عدن - صنعاء

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

المقدمة

البنك المركزي شخص اعتباري عام مستقل يعمل طبقا للسلطات والصلاحيات المخولة له ويسلط الضوء على الاختصاصات والاهداف الأساسية للبنك وبعض الاعمال التي يقوم بها لتحقيق أجزاء أخرى من الواقع وتوفر مزيد من المعلومات حول كل أنشطة البنك

يهدف البنك المركزي الي سلامه النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة

تأسس البنك المركزي اليمني عام **١٩٩٠** مع الوحدة اليمنية بعد دمج البنك المركزي في صنعاء ومصرف عدن

أنشئ بقانون للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته وله استقلالية كاملة الممارسة مهامه في السياسة النقدية للسيطرة على التضخم واستقرار أسعار الصرف للعملة

الوطنية وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. يتم إدارة البنك المركزي من قبل مجلس إدارة البنك ويرأسها محافظ البنك المركزي اليمني مقر المركز الرئيسي للبنك في صنعاء وله فروع في كافة محافظات الجمهورية.

وبعد انقلاب مليشيات الحوثي على السلطة في اليمن عام **٢٠١٤** أعلنت الحكومة اليمنية نقل البنك المركزي الي عدن ٢٠١٦

يحظى البنك المركزي اليمني في عدن باعتراف المؤسسات المالية الدولية مما يمنحه القدرة والتحكم في الوصول الى الشبكة المالية العالمية كما يعد الجهة الوحيدة التي تستطيع عبرها البنوك التجارية المحلية تمويل عمليات الاستيراد من الخارج وعلى غرار الانقسام السياسي والعسكري يشهد اليمن انقساما نقديا اذ يوجد بنكان مركزيان

أحدهما تديره الحكومة في عدن ويتعامل بأوراق ماليه حديثة والآخر في صنعاء تديره مليشيات حوثية ويتعامل بالأوراق المالية القديمة

حيث تصاعده حدة الحرب الاقتصادية بين البنكيين في خطوة تهدد بحرب اقتصاديه حادة يحمل هذا الصراع جذورا تاريخية، ابتداء بنقل الحكومة الشرعية البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن جنوبي البلاد.

واستمرارا لهذا الصراع المالي، قررت جماعة الحوثي المدعوة من ايران في **٢٠١٩** حظر التعامل بالعملة المحلية المسماة بـ "الجديدة" التي طبعت في السنوات الأخيرة من قبل البنك المركزي اليمني، مع حصر التعامل فقط بالفئات من العملة القديمة الصادرة قبل **٢٠١٧**

وحاليا يوجد للريال اليمني سعران أمام الدولار، الذي يساوي في مناطق سيطرة الحوثي نحو ٥٣٠ ريالا، بينما في العاصمة المؤقتة عدن، يبلغ سعره نحو **١٩٠٠** ريال

وفي أحدث محطات الصراع أوقف كل من البنكين المركزيين مجموعه من البنوك التجارية الخاضعة تحت سيطرة الآخر

البنك المركزي

البنك المركزي وهي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة أو في مجموعة دول، وتهدف عمومًا إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والاسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة. وتتعدد مهمات المصرف المركزي وتختلف من دولة لأخرى، ولكنها تشمل عادة مهام مثل صياغة وتنفيذ السياسة النقدية للدولة وإصدار النقد العملة الوطنية ومراقبة الجهاز المصرفي وإدارة نظام المدفوعات وتنظيم الائتمان والإقراض وإدارة احتياطي العملة الأجنبية والعمل كمصرف للحكومة وللمصارف التجارية العاملة في البلد وتحديد الحد الأدنى لسعر الفائدة، مما يؤثر بدوره على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للفرد والمجتمع. يندرج تحت البنك المركزي: بنك الإصدار، بنك الحكومة وبنك البنوك بجانب إدارته وسيطرته على القطاع المصرفي في أي

دولة، حيث يعد بنك البنوك، فإن البنك المركزي هو الإدارة الرئيسية في الدولة لتحديد وإدارة السياسة النقدية بما يسهم في مساعدة الاقتصاد على تحقيق التوازن المطلوب وتلبية الأهداف الاقتصادية التي تتطلع لها الدولة ترتبط فكرة البنوك المركزية بالتوسع في الاعتماد على

الاقتراض لتمويل التجارة والمبادلات التجارية والتوسع في النقد خارج نطاق أن يُغطى بالمعادن

الثمينة مثل الذهب والفضة.

تأسس أول البنوك المركزية في العالم عام ١٦٠٩ في مدينة أمستردام، حيث كانت هولندا تمثل في ذلك الوقت إحدى أقوى الدول في مجال التجارة عبر البحار. يعد البنك المركزي من الناحية

القانونية مؤسسة مستقلة لا تتبع الحكومة على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين عمله وعمل الحكومة كسلطة تنفيذية، إلا أن تبعيته للحكومة يمكن أن تؤدي إلى انتهاجه سياسات نقدية المساعدة الحكومة على حل بعض المشكلات الاقتصادية الطارئة على حساب التوازن النقدي يرتبط بمصالح المواطنين وقيمة أموالهم ومدخراتهم، الأمر الذي يشكل أحياناً أسباباً للتنازع بين

الحكومات والبنوك المركزية حول بعض الأمور، والأصل أن يكون البنك المركزي أحد مؤسسات الدولة التي لا تخضع للتوجهات حكومية مؤقتة إلا إذا كانت مستندة على أساس تشريعي وقانوني من السلطة التشريعية. بالنسبة للقطاع المصرفي، يقوم البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والتأكد من أنها تقوم بإقراض الأموال المتوفرة لديها واستثمارها بطريقة لا تضر بأموال المودعين وضمن السياسات التي تتبع إجراءات التحوط والحذر. والبنك المركزي هو الذي يصدر تراخيص البنوك ويمكنه أن يسحب هذه التراخيص أو يوقع عقوبات على البنوك المخالفة.

البنك المركزي اليمني

أنشئ البنك المركزي اليمني في عام ١٩٧١ م وبعد الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تم دمج البنك المركزي اليمني ومصرف عدن في بنك واحد سمي البنك المركزي اليمني حيث ان البنك المركزي أنشئ بقانون للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته وله استقلالية كاملة لممارسة مهامه في السياسة النقدية للسيطرة على التضخم واستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. يتم إدارة البنك المركزي من قبل مجلس إدارة البنك ويرأسها محافظ البنك المركزي اليمني مقر المركز الرئيسي للبنك في صنعاء وله فروع في كافة محافظات الجمهورية.

نشأة النظام النقدي

(1) نشأة النظام النقدي في الجمهورية العربية اليمنية

بعد شهر واحد من قيام الثورة في الشطر الشمالي من اليمن عام ١٩٦٢م، تم إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير، والذي يعتبر البداية الأولى للنظام النقدي والذي أسند إليه مهام البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة، وفي عام ١٩٦٤م صدر القرار الجمهوري رقم (٦) الذي قضى بإنشاء لجنة النقد اليمنية وأسند إليها مهام إصدار العملة الوطنية الورقية وتمويل عجز الموازنة بالتعاون مع البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، تم إنشاء هيئة الرقابة على النقد بموجب القرار الجمهوري رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧م، وأسند إليها مهام الرقابة على النقد وإصدار تراخيص الاستيراد.

(٢) نشأة النظام النقدي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

في عام ١٨٧١ م أفتتح أول فرعين لوكالة لوك) توماس البحرية، ووكالة قهوجي دنشا الهندية في عدن، كانتا تقومان بأعمال التمويل المصرفي من أجل تيسير نشاط الشركات الهندية والبريطانية ومع تزايد الأهمية التجارية لمدينة عدن، بدأت المصارف الكبرى في الهند وبريطانيا تفتح فروعاً في عدن، ففي عام ١٨٩٥م أفتتح البنك الأهلي الهندي فرع له في مدينة عدن، وظلت فروع الوكالات والمصارف محتكرة النشاط المالي في مدينة عدن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدها ظهرت عدد من الوكالات والمصارف العربية والأجنبية نتيجة التطور الاقتصادي لمدينة عدن وإنشاء مصفاة البترول والتي بلغت حينها سبع وكالات وسبعة فروع لبنوك عربية واجنبية، وبهدف تنسيق سياستها المصرفية مع عملائها قامت هذه البنوك بإنشاء جمعية لها في عام ١٩٥٦م ، ويعتبر عام ١٩٦٤م نقطة تحول في التاريخ النقدي للشطر الجنوبي، حيث تم فيه إنشاء مؤسسة نقد الجنوب العربي، والذي تم بموجبه استقلال منطقة عدن نقدياً عن منطقة شرق أفريقيا

نشأة البنك المركزي

(1) البنك المركزي في الجمهورية العربية اليمنية

تم أنشأ البنك المركزي اليمني في ٢٧ يوليو ١٩٧١ م ومنحه القانون حق إصدار العملة وتنظيم الأعمال المصرفية والائتمانية وإدارة احتياطي البلد من الذهب والعملات الأجنبية بالإضافة الى تمثيل الحكومة في أي اتفاقية تكون الجمهورية العربية اليمنية طرفاً فيها، وقد اشتمل قانون البنك على أربعة عشر باباً، حددت مهام البنك واختصاصاته ورأسماله بعشرة مليون ريال تمتلكه الحكومة وحدها ويعود إليها صافي الأرباح، وجاء في القانون تحديد أعضاء مجلس إدارة البنك وصلاحياتهم ومهامهم، وذكر في القانون علاقة البنك المركزي بالحكومة من حيث أنه هو بنك الحكومة ووكيلها المالي.

٢) البنك المركزي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (مصرف عدن)

بعد أن نال الجنوبي العربي استقلاله من الاحتلال البريطاني عام ١٩٦٧م، تم تأميم جميع المصارف التجارية التي كانت تعمل بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩م، ودمجت جميعها في مصرف واحد سمي بـ البنك الأهلي اليمني)، وفي العام ١٩٧٢م صدر قانون النظام المصرفي رقم (٣٦) بإنشاء مصرف اليمن كمصرف مركزي متخصص يتولى جميع وظائف واختصاصات ومهام المصرف المركزي، ومن ضمن المهام التي وردت في نص القانون متابعة ودعم دور النظام المصرفي في التنمية.

مراحل البنك المركزي

(1) البنك المركزي اليمني قبل الوحدة

تم أنشأ البنك المركزي اليمني في ٢٧ يوليو ١٩٧١ م ومنحه القانون حق إصدار العملة وتنظيم الأعمال المصرفية والائتمانية وإدارة احتياطي البلد من الذهب والعملات الأجنبية بالإضافة الى تمثيل الحكومة في أي اتفاقية تكون الجمهورية العربية اليمنية طرفاً فيها.

(٢) البنك المركزي اليمني بعد الوحدة

بعد الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، كان أول إجراء اتخذته حكومة الوحدة إصدار القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩١م الذي نص على توحيد المصرفين المركزيين الحكوميين في مصرف مركزي واحد يسمى البنك المركزي اليمني) برأسمال (١٥٠) مليون ريال، واعتبر مصرف اليمن في عدن وجميع فروعه في المحافظات الجنوبية والشرقية فروعاً للبنك المركزي الموحد.

دور وطبيعة عمل البنك المركزي اليمني

- رفع وعي كافة أفراد المجتمع بالخدمات المصرفية، وتعريفهم بالأسس والمعايير السليمة للتفاعل والاستفادة من تلك الخدمات
- تحديث معلومات الخدمات التي يقدمها البنك، بحيث تكون واضحة وسهلة الفهم ويمكن الوصول إليها دون عناء.. ويتم ذلك عبر توفير وسائل إرشادية كافية داخل قاعات البنك وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك
- بناء قنوات التواصل مع كافة وسائل الصحافة والإعلام المحلية، وتعزيز دورها كشريك استراتيجي، عبر تزويد تلك الوسائل بالمعلومات اللازمة عن القطاع المصرفي وما يرتبط به من مستجدات ومتغيرات، ودعم الثقافة المصرفية لشريحة واسعة من الصحفيين والإعلاميين.
- بناء جيل واع من الشباب بثقافة العمل المصرفي

أهداف البنك المركزي اليمني

- حق إصدار العملة وإدارتها
- تنظيم الأعمال المصرفية والائتمانية
- إدارة احتياطي الدولة من الذهب والعملات الأجنبية
- ضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي
- ممارسة أي اختصاصات توكل إليه أو يقوم بها نيابة عن الحكومة
- أداء مهمة المستشار الاقتصادي والمالي والمصرفي للحكومة

ودائع البنك المركزي اليمني

الودائع من الفترة 2012 - 2019

قدمت السعودية في عام ٢٠١٢ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٨ مبلغ ملياري دولار في حساب البنك المركزي اليمني على هيئة ودائع مخصصة لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية حبوب القمح، ودقيق القمح، والأرز، والحليب، وزيت الطبخ، والسكر)، وهو ما أسهم في تحسن مؤشر التنمية البشرية، وتعزيز احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، والحد من انهيار العملة بشكل نسبي، وانخفاض أسعار الوقود والديزل، فضلاً عن تحسن المستوى المعيشي، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩

وأسهمت الوديعة السعودية السابقة في خفض أسعار الوقود والديزل بنحو ٣٦ بالمائة خلال عام ٢٠١٩ ، وانخفاض متوسط تكلفة أدنى سلة غذائية بنحو ١٦ بالمائة في عام ٢٠١٨ ، ثم حافظت على استقرارها حتى نهاية عام ٢٠١٩ ، وكذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية المستوردة بنحو ١٩ بالمائة بعد أن بلغت ذروة ارتفاعها في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨

وشهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ارتفاعاً بنحو ٠,٧٥ بالمائة للعام ٢٠١٨ و ١,٤ بالمائة لعام ٢٠١٩ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٢

كما أسهم الدعم السعودي لليمن في ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني من ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ إلى ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ ، وارتفاع إجمالي واردات المواد الغذائية في عام ٢٠١٩ بنحو ١٧ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٨ ، وانخفاض أسعار الصرف في عام ٢٠١٨ بنحو ٢٥ بالمائة عن وخلال عام ٢٠١٩ ، نجح البنك المركزي اليمني في تثبيت سعر صرف الريال اليمني بنحو ٥٠٠ ريال للدولار

وادى الدعم السعودي المتكامل في تحقيق جزء من الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز الوضعين المالي والاقتصادي في الجمهورية اليمنية، لا سيما سعر صرف الريال اليمني، وانعكس ذلك إيجاباً على الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين مع استقرار أسعار السلع الغذائية، والحد من تدهور القوة الشرائية، وخفض معدل التضخم، ورفع معدلات الإنفاق ما أسهم في تحسن الاقتصاد اليمني في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ ، وحتى نهاية عام ٢٠١٩.

وديعة 2022م

بعد طول انتظار أعلنت السعودية، في 1 أغسطس 2022 ، منحة مالية جديدة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي لتمويل الموازنة العامة ودعم قيمة الريال اليمني إثر تدهور الموقف المالي للأخيرة خلال شهري يونيو ويوليو وصرح السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر أنه سيُفرج عن الدفعة الأولى من المنحة الجديدة في ٢ أغسطس وبالفعل أعلن البنك المركزي اليمني في عدن، اليوم التالي، عن إيداع مليار ريال سعودي أي ما يعادل نحو ٢٦٧ مليون دولار أمريكي في حسابه

وصرح مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، بمن فيهم محافظ البنك المركزي اليمني في عدن أحمد غالب ووزير المالية سالم بن بريك، عن أهمية المنحة الجديدة لتعويض التراجع الكبير في الإيرادات العامة في أعقاب استهداف جماعة الحوثيين البنية التحتية لموانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت بالطائرات المسيرة والصواريخ في خريف العام الماضي)، ولتغطية النفقات الأساسية (بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام واحتياجات الوقود لمحطات الطاقة في مناطق سيطرة الحكومة. كما سيساعد الدعم البنك المركزي اليمني في عدن على مواصلة عقد مزادات أسبوعية لبيع العملة الأجنبية وتغطية الاحتياجات التمويلية لاستيراد السلع الأساسية إلى جانب تحقيق الاستقرار في سوق صرف العملة.

وسبق للسعودية أن قدمت دعما ماليا كبيرًا للحكومة اليمنية خلال السنوات الأخيرة، فبعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل ٢٠٢٢ ، تعهدت الرياض وأبو ظبي بدعم مالي قيمته ملياري دولار أمريكي. وصرح الجانب السعودي وقتها أنه سيودع مليار دولار أمريكي عبر صندوق النقد العربي لدعم الإصلاحات الاقتصادية حتى عام ٢٠٢٥ ، بينما أعلنت الإمارات أنها ستودع ١,١ مليار درهم إماراتي أي ما يعادل نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي) في حساب البنك المركزي اليمني بعدن.

وديعة 2023م

وتبذل السعودية جهودها لدعم وتعزيز الاقتصاد اليمني، وتحسين معيشة الشعب اليمني الشقيق؛ حيث أعلنت في أغسطس ٢٠٢٣ عن تقديم دعم بقيمة ١,٢ مليار دولار استجابة لطلب حكومة الجمهورية اليمنية لمساعدتها في معالجة عجز الموازنة لديها، ودعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل، ودعم ضمان الأمن الغذائي في اليمن، ليصبح مجموع ما قدمته السعودية من دعم اقتصادي وتنموي مباشر نحو ١١,٢ مليار دولار من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٣ ، وذلك لدعم عجز الموازنة، وتحسين استقرار الوضع المعيشي للمواطن اليمني، وبناء قدرات الحكومة اليمنية، وتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز قدرات البنك المركزي اليمني بتفعيل أدوات السياسة النقدية.

وديعة 2024م

أكد رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن 2024 وصول دفعة جديدة من منحة سعودية لدعم الموازنة العامة للدولة إلى البنك المركزي في مدينة عدن، وقالت مصادر إن المملكة أودعت حوالي ٣٠٠ مليون دولار وقال العليمي على منصة "إكس": "الدفعة الجديدة سيكون لها أبلغ الأثر في استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية وفي المقدمة دفع مرتبات الموظفين ومواجهة الاحتياجات الخدمية والإنسانية المتزايدة"

وذكرت ثلاثة مصادر في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا اليوم أن السعودية أو دعت نحو ٣٠٠ مليون دولار في حسابات البنك المركزي اليمني كدفعة رابعة من المنحة السعودية البالغة ١,٢ مليار دولار ومدتها عام، والتي بدأت في أغسطس إلى البنك الذي يقع مقره في عدن بجنوب اليمن يأتي ذلك في وقت تشهد قيمة العملة المحلية باليمن انخفاضا كبيرا ومتسارعا أمام الدولار والعملات الأجنبية بمدينة عدن الساحلية ومحافظات جنوب اليمن وشرقه

فقد تخطى سعر الدولار اليوم عتبة ١٨٠٠ ريال للمرة الأولى في تاريخ البلاد وسط موجة غير مسبوقة من الغلاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية مما ينذر بكارثة اقتصادية وثورة جياع سبق وأن حذرت منها منظمات دولية ومحلية.

أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني

استمر الصراع في اليمن وضعفت معه قدرة البنك المركزي على تنظيم سوق الصرف، وبدأ سعر الصرف في السوق الموازية بالتصاعد أوائل ٢٠١٦. وبحلول فبراير كان سعر صرف الريال اليمني قد بلغ ٢٥٠ ريالا يمنيا لكل دولار أمريكي تقريبا. وبشكل متزامن بدأت مراجحة العملة من خلال آلية تمويل الواردات، فخلال الربع الأول من ٢٠١٦، مول البنك ٤١٤ مليون دولار أمريكي من واردات السلع الأساسية بسعر صرف ٢١٥ ريالا للدولار، مع تخصيص ما يقرب من ٧٠% من هذا المبلغ للقمح، و ٢٠% للأرز، في حين غطى بقية المبلغ بالكامل تقريبا واردات المشتقات النفطية بحلول يونيو من نفس العام، أصبح سعر صرف الريال في السوق ما يقرب من ٣٠٠ ريال لكل دولار. ووفقًا لمصادر مطلعة على مناقشات البنك المركزي رفيعة المستوى في ذلك الوقت، أدركت إدارة البنك أوائل ٢٠١٦ أن سعر الصرف التفضيلي لم ينعكس في أسعار السلع الغذائية التي يدعمها البنك في السوق، مما دفع البنك إلى تبني خطة طوارئ لتخفيف الضغط على احتياطاته من النقد الأجنبي المتناقصة، وانسجاما مع هذه الخطة أوقف البنك تمويل واردات السكر في فبراير، وخفض سعر الصرف الرسمي إلى ٢٥٠ ريالا لكل دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

انقسام البنك المركزي اليمني وتأثيره على الاقتصاد

أدى نقل مقر البنك إلى نشوء بنكين متنافسين البنك المركزي اليمني في عدن التابع للحكومة اليمنية، والبنك المركزي اليمني في صنعاء التابع لجماعة الحوثيين المسلحة. يتمتع الأول باعتراف دولي وامتيازات مرتبطة بهذا الاعتراف، في حين يحتفظ الثاني بنطاق اختصاصه وسيطرته على المركز المالي وأكبر المراكز السكانية والأسواق الاستهلاكية في اليمن. منذ انقسام البنك، أصدر البنكان المركزيان توجيهات متناقضة وغير متوافقة للشركات والمؤسسات المالية اليمنية في خضم صراع متصاعد للسيطرة على السياسات النقدية والمالية في البلاد، بما في ذلك نظام خطابات الاعتماد لتمويل الواردات ، أدى سوق الصرف غير الرسمي الذي استمر بالعمل وفقا لديناميكاته الخاصة وبشكل متزايد، والذي ظهر بالتزامن مع تدهور مستوى احتياطيات النقد الأجنبي المتوفرة لدى البنك في عدن ومع ظهور الفئات الجديدة من الريال التي طبعتها الحكومة اليمنية لتغطية الفجوة التمويلية الكبيرة في عجز الموازنة العامة إلى زيادة الضغوط الهبوطية على الريال

أسعار الصرف

أسعار الصرف في فترة ما قبل الوحدة اليمنية 1965 - 1990

الدينار كان عملة اتحاد الجنوب العربي ثم اليمن الجنوبي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠. ويقسم إلى ١٠٠٠ (فلس). وبعد توحيد اليمن صدرت عملة ريال يمني كعملة رسمية للدولة الجديدة وكان الدينار لا يزال مستخدماً حتى ١١ يونيو ١٩٩٦.

أسعار الصرف بعد قيام الوحدة اليمنية ما بين فترة 1990 - 2016

كان الريال اليمني هو عملة الجمهورية العربية اليمنية الجزء الشمالي سابقاً من دولة اليمن الحالية والكاملة العضوية في جامعة الدول العربية في ١٩٦٢ ، وأصبح بعد الوحدة اليمنية العملة الرسمية للبلد العربي بعد إلغاء دينار اليمن الجنوبي ، فقد الريال أكثر من ثلاثة أرباع قيمته مقابل الدولار منذ مطلع ٢٠١٥ ، فقد كان سعر صرف الدولار ٢١٥ ريال في ٢٠١٤، وتسبب تداعي العملة في ارتفاع كبير للأسعار وسط عجز الكثير من اليمنيين عن شراء بعض السلع الأساسية ، في سبتمبر ٢٠١٦ أصدر الرئيس اليمني المقيم خارج البلاد عبد ربه منصور هادي قراراً بتعيين محافظا للبنك المركزي ونقل مقره من صنعاء إلى عدن جنوبي البلاد، وقال الرئيس الجديد للبنك إن الحوثيين الذين يسيطرون على صنعاء كانوا ينهبون البنك المركزي لتمويل الحرب على حكومة الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي

أسعار الصرف في الفترة ما بين 2015-2024

السنه	سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار	سعر صرف الريال اليمني مقابل السعودي
2015	217	57
2018	487	128
2020	696	183
2022	912	240
2023	1216	320
2024	1900	500

اما بالنسبة للمناطق الخاضعة تحت سيطرة الجماعات الحوثي فان سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني ثابت نسبيا من عام 2016 الى 2024.

الدولار يساوي 530

الريال السعودي يساوي 140

وبعد استيلاء جماعة الحوثي المدعومة من إيران على السلطة أو انقلابها ٢١ سبتمبر 2014 استحواذ جماعة الحوثيين المدعومة من النظام الإيراني على القرار السياسي في اليمن وطردهم السلطات الحكومية. بدأت باحتجاجات مفتعلة على قرار للحكومة اليمنية يقضي برفع الدعم عن المشتقات النفطية، وتحولت إلى اشتباكات بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا

حيث كثفت جماعة الحوثي ممارساتها التخريبية ضد المصارف اليمنية خاصة الواقعة في مناطق سيطرتها، كما ضاعفت انتهاكاتها ضد القطاع الخاص، وسرقة موارد البلاد، ما أدى إلى إضعاف الاقتصاد، وأثر سلباً على معيشة اليمنيين في ظل الحرب التي فرضتها المليشيات المدعومة من إيران

مما أعلنت الحكومة اليمنية نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء الى العاصمة الموقتة عدن أصدر الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي، قرارا جمهوريا يقضي بنقل مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء التي تسيطر عليها الميليشيات الانقلابية إلى عدن العاصمة المؤقتة للبلاد.

المرسوم الجمهوري الذي جاء برقم ١١٩ لسنة ٢٠١٦ قضى أيضا بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك وتعيين صالح منصر القعيطي محافظا له، وهو الذي كان يشغل منصب وزير المالية في الحكومة الشرعية التي يرأسها بن دغر

منذ عام ٢٠١٦ تم نقل مقر البنك المركزي من العاصمة اليمنية صنعاء بعد سيطرة جماعة الحوثيين عليها بقوة السلاح، والمحاولات مستمرة لإقناع الجماعة للإيفاء بالتزامات البنك المركزي وتوفير الشروط الملائمة لممارسة النشاط المصرفي بكل حيادية وشفافية في المناطق التي يسيطرون عليها

أثناء الحرب الدائرة، لجأ البنك المركزي اليمني في عدن إلى خطوة محفوفة بالمخاطر تمثلت بطباعة كميات هائلة من الأوراق النقدية الجديدة بهدف تمويل المعاملات. إلا أن هذه الخطوة أدت إلى نتائج عكسية وخيمة، حيث تسبب التوسع النقدي الكبير في هبوط قيمة العملة بشكل ملحوظ، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. وتفاقمت الأزمة مع فرض الحوثيين حظراً على تداول العملة الجديدة المطبوعة في يناير ٢٠٢٠ ، مما أدى إلى انقسام العملة وتأسيس منطقتين نقديتين تعتمدان على أسعار صرف مختلفة. هذا الانقسام المستمر للعملة يُعيق بشدة قدرة البنكين المركزيين في صنعاء وعدن على إدارة السياسات النقدية، ويُشكل عقبة أمام أي خطط مستقبلية لإعادة توحيدهما

بدايات صراع البنوك المركزية

يحمل هذا الصراع جذورا تاريخية، ابتداء بنقل الحكومة الشرعية البنك المركزي من صنعاء إلى عدن أولا أعلنت الحكومة اليمنية عام ٢٠١٦ نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى العاصمة الموقتة عدن

واستمرارا لهذا الصراع المالي، قررت جماعة الحوثي في ٢٠١٩ حظر التعامل بالعملة المحلية المسماة بـ"الجديدة" التي طبعت في السنوات الأخيرة من قبل البنك المركزي اليمني، مع حصر التعامل فقط بالفئات من العملة القديمة الصادرة قبل ٢٠١
وفي ٣٠ مارس ٢٠٢٤ ، إصدار عملة معدنية فئة ١٠٠ ريال، بدلاً من العملة الورقية التالفة من نفس الفئة، وحاليا يوجد للريال اليمني سعران أمام الدولار، الذي يساوي في مناطق سيطرة الحوثي نحو ٥٣٠ ريالا، بينما في العاصمة المؤقتة عدن، يبلغ سعره نحو ١٩٠٠ ريال.

يعد توقف تصدير النفط من أهم الملفات الاقتصادية التي أثرت على الواقع المالي في اليمن.
وتوقف تصدير النفط في أكتوبر ٢٠٢٢ جراء هجمات شنها الحوثيون على موانئ نفطية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية .

ويتمسك الحوثيون برفض السماح باستئناف تصدير النفط، ويشترطون الاتفاق على آلية يتم فيها دفع رواتب كافة الموظفين العموميين في عموم مناطق اليمن من عائدات النفط

أولاً

في أبريل ٢٠٢٤ ، قرر البنك المركزي اليمني في عدن التابع للحكومة المعترف به دولياً، نقل المراكز الرئيسية للبنوك والمصارف بمختلف أنواعها من صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون إلى العاصمة المؤقتة عدن.

جاء ذلك إثر إعلان البنك المركزي في صنعاء، في ٣٠ مارس ٢٠٢٥ ، إصدار عملة معدنية فئة ١٠٠ ريال، بدلاً من العملة الورقية التالفة من نفس الفئة، مبرراً ذلك بـ "تسهيل التداول المالي" لأن "العملة الجديدة ستعوض التالفة فقط، ولن تكون هناك إضافة لأي كتلة نقدية معروضة".

إجراء، يراه بعض المتخصصين، إمعاناً في الانقسام المصرفي في البلاد ويصفونه بالفوضى المالية، في حين يعتقد آخرون أنه بمثابة خطوة ضرورية لإبعاد النظام المصرفي في البلاد عن السياسة وتداعيات الحرب والصراعات الدائرة بين الشطرين المنقسمين، بما ينعكس بالإيجاب على المواطنين في عموم اليمن

ثانيـــاً

وكان البنك المركزي اليمني في عدن قد أعلن في ١٩ مارس ٢٠٢٤ ، توقفه عن التعامل مع عدد من البنوك وشركات الصرافة التي خالفت تعليماته، من بينها خمسة من أكبر البنوك والمؤسسات المالية في البلاد، وهي بنك التضامن، وبنك اليمن والكويت، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي وإيقاف كل التحويلات بين مناطق الشرعية والمليشيات الحوثية عبر الشبكة الموحدة ومن جهة الطرف الآخر أعلن البنك المركزي التابع لجماعة الحوثي المدعوم من إيران إيقاف التعامل مع بعض شركات الصرافة الخاضعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا وجرت وساطة خارجية على أثرها انهت الازمة التي نشبت بين بنكي عدن وصنعاء المركزيين حيث تم الاتفاق على تراجع البنكيين عن كافة الإجراءات الأخيرة التي تم اتخاذها مؤخرا

ثالثـــاً

1- البنك المركزي عدن

أصدر البنك المركزي اليمني عدن القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٤ ، بشأن إيقاف التعامل مع عدد من البنوك والمصارف لفشلها في الالتزام بأحكام القانون وتعليمات البنك وعدم الامتثال المتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واستمرارها في التعامل مع جماعة مصنفة إرهابياً، وتنفيذ تعليماتها بالمخالفة لقواعد العمل المصرفي وأحكام القانون وتعليمات البنك المركزي.

ونصت المادة الأولى من القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٤ ، أن على كافة البنوك والمصارف وشركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات في الجمهورية

وقف التعامل مع بنك التضامن وبنك اليمن الكويت ومصرف اليمن والبحرين الشامل وبنك الأمل للتمويل الأصغر وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي وبنك اليمن الدولي.

فيما نصت المادة الثانية أن على البنوك والمصارف المذكورة الاستمرار في تقديم خدماتها المصرفية للجمهور والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها حتى إشعار آخر.

وأوضح القرار أن مخالفة هذه البنوك تطلب التدخل ووضع القيود اللازمة على أنشطة البنوك المخالفة لإجبارها على الامتثال لأحكام القانون وحرصاً على سلامة القطاع المصرفي

يدعو البنك المركزي اليمني كافة الأفراد والمحلات التجارية والشركات والجهات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية ممن يحتفظون بنقود ورقية من الطبعة القديمة ما قبل العام ٢٠١٦ ومن مختلف الفئات سرعة إيداعها خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعلى النحو التالي:

المواطنون والمؤسسات غير المالية والمحلات التجارية والجهات الأخرى التي لا تملك حسابات بالبنك المركزي عليهم إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة في البنوك التجارية والإسلامية وفروعها المنتشرة في المحافظات المحررة.

البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية التي تملك حسابات بالبنك المركزي عليهم إيداع ما لديهم من مبالغ من الطبعة المحددة المشار إليها أنفاً بالبنك المركزي المركز الرئيسي عدن وفروعه المنتشرة في مختلف المحافظات المحررة.

والبنك المركزي إذ يهيب بجميع المؤسسات المالية والمصرفية والمواطنين الذين يحتفظون بمبالغ من تلك الطبعة سرعة الاستجابة الفورية لهذا الإعلان حماية لأموالهم وخدمة للصالح العام فإنه يؤكد عدم تحمله أي مسئولية تترتب على عدم التعامل بجدية مع فحوى هذا الإعلان والمسارعة بتنفيذ ما ورد فيه خلال الفترة المحددة.

2- البنك المركزي صنعاء

حيث أصدر البنك المركزي الخاضع تحت سيطرة مليشيات الحوثي في صنعاء قرار رقم 4 لسنة 2024 بشأن حظر التعامل مع المصارف المخالفة للقانون

وقف التعامل مع

بنك القطبي الإسلامي للتمويل الأصغر
بنك البسيري للتمويل الأصغر
بنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر
بنك عدن الأول الإسلامي
البنك الأهلي اليمني - عدن
بنك التسليف التعاوني - عدن
بنك حضرموت التجاري
بنك بن دول للتمويل الأصغر الاسلامي

النتائج المترتبة على قرار وقف التعامل مع بنوك صنعاء

إن قرارات البنك المركزي في عدن لن تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تحسين أسعار الصرف بين عشية وضحاها دون دعم حقيقي (نقد (أجنبي) استقرار الوضع الاقتصادي في المناطق المحررة مرهون بالدرجة الأساسية باستدامة الموارد العامة السيادية، وفي مقدمة ذلك استعادة تصدير النفط الخام وتوريد قيمة المبيعات إلى البنك المركزي في عدن، ورفد خزانة البنك المركزي بوديعة دولاريه

1 - استعادة الثقة

الإجراءات والقرارات التي اتخذها البنك المركزي عدن والمتعلقة بشركات الصرافة والبنوك في المناطق غير المحررة، سوف تسهم في استعادة الثقة في القطاع المصرفي من خلال توجه العملاء والتجار إلى الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية وسحب أموالهم من شركات الصرافة.

2- انخفاض أسعار الصرف

أن تلك القرارات التي اتخذها البنك المركزي عدن سوف تساهم في انخفاض أسعار الصرف حيث أن سعر الصرف الحالي غير ثابت، إلا أن هذا الانخفاض سوف يقابله حصول جزء كبير من موظفي القطاع العام على رواتبهم المتوقفة منذ عدة سنوات".

إن القرارات التي اتخذها مركزي عدن سوف تحدث تحسن في أسعار الصرف في المناطق المحررة نتيجة لامتصاص جزء من الكتلة النقدية في المناطق المحررة وضخها إلى مناطق سيطرت الحوثي لدفع مرتبات الموظفين هناك، وأيضا لاستبدالها بالطبعة القديمة التالفة خلال المهلة التي حددها المركزي والتي تقدر بستين يوما".

3- قرار شجاع

قرار مركزي عدن منع التعامل مع البنوك التي لم تلتزم بتوجيهات البنك المركزي بنقل مراكزها الرئيسية إلى عدن، هو إجراء شجاع وسليم، إذا ما تم تنفيذه بجدية وحزم.

ان إغلاق البنوك الخاضعة تحت سيطرة جماعة الحوثي أو منع التعامل معها ليس له أي تداعيات على الجهاز المصرفى والاقتصاد، فلو نظرنا إلى نشاط هذه البنوك والبنوك الأخرى في الوقت الراهن، نجدها لاتقدم شيء للاقتصاد الوطني ولا تساهم في تمويل التنمية في ظل توقف الاستثمار المحلي، نجد أن حجم القروض التي تقدمها هذه البنوك لتمويل التنمية لا تكاد تذكر أو شبه معدومة

نشاط هذه البنوك الرئيسي في الوقت الحالي يقتصر على المضاربة في العملة وتحقيق عوائد مجزية من وراء ذلك، لذا فقرار منع التعامل معها أو حتى إغلاقها لا يؤثر على الجهاز المصرفي ولا على الوضع الاقتصادي في المناطق المحررة لكن جدوى هذا القرار مرهونة بمدى تنفيذه".

4- استجابة البنوك

التداعيات التي يمكن أن تحدثها قرارات البنك المركزي في عدن، سوف تعتمد على مدى استجابة البنوك التي اتخذ ضدها الإجراء القرار الحالي هو إيقاف التعامل مع تلك البنوك التي يستهدفها القرار داخليا، وفي حالة عدم الامتثال سيتم اتخاذ إجراءات تؤثر على تعاملاتها الخارجية، وبالتالي إيقاف حساباتها الخارجية، أما عملية صرف المرتبات، هذه القرارات ليس لها تأثير عليها في الوقت الراهن أو المرحلة الحالية

مستقبل الصراع الاقتصادي بين عدن وصنعاء

البنك المركزي اليمني في عدن يهدف إلى استعادة السيطرة على القطاع المصرفي باعتباره البنك المعترف به دوليا، إضافة إلى امتلاكه حق التعامل مع العالم والاعتراف الدولي.

في حين أن البنك المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة الحوثي، لم يعد معترفا به دوليا، ما جعل الجماعة تحاول أن تستعيد السيطرة على الأمور بحيث يتم الاعتراف بالبنك المركزي في صنعاء، ويتم التعامل معها كسلطة معترف بها.

-1- الوصول إلى اتفاق وفقا لخارطة الطريق بما تتضمنه من نقاط في الجانب الاقتصادي

2- يعمل على عدم اتخاذ خطوات تصعيدية من أي طرف وتجميد القرارات التي اتخذت من كل الأطراف".

-3- أن تفشل أي بوادر لحل الصراع الاقتصادي، بحيث يستمر التصعيد، ونصل إلى المزيد من الانقسام في القطاع المصرفي وفي مؤسسات الاقتصادية المختلفة"

4- الضغوط الخارجية

الضغوطات الخارجية لتأجيل العمل بهذه القرارات، وآخرها مناشدة مندوب الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن الموجهة لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والبنك المركزي عدن، وبحسب ما تضمنته بتأجيل هذه القرارات والبدء بحوار وتشاور حول الوضع الاقتصادي، واستكمال خارطة الطريق للسلام الشامل مع الحوثيين وأن هذه القرارات قد تعرقل هذا الحوار، إلا أن التراجع قد يتسبب في خلافات داخلية أن تأجيل أو تراجع المجلس الرئاسي والحكومة والبنك المركزي بعدن عن هذه القرارات والاستجابة لمناشدة مندوب الأمين العام للأمم المتحدة بحسب ما تضمنتها، لن يؤدي إلا إلى استمرار التدهور المتواصل لسعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، واستمرار المضاربة بالعملة وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان واستمرار العبث في الوضع الاقتصادي الذي تمارسه سلطات الحوثي

التوصيات

1- الضغط على تنفيذ قرار إلزام شركات الصرافة بنقل مقراتها الرئيسية إلى عدن وتحديد كمية المبالغ المسموح لها بتداولها خصوصا الخارجة إلى محافظات الحوثية من العملات الاجنبية

2- يجب على البنك المركزي عدن اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاع المالي.

3- قرار الزام الوكالات بفتح مكاتب لها في عدن والتعامل بالعملة المحلية في عملية البيع لتجار

4- تحديد المنتجات التي تصنع في المناطق المحررة وبيعها العملة المحلية وتحديد سعر ثابت لها كونها لا ترتبط بالعملة الأجنبية.

5- يجب على البنك المركزي عدن العمل مع المجتمع الدولي على توحيد النظام النقدي اليمني كخطوة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

6- ضرورة قيام الحكومة بوضع برنامج تقشفي لإصلاح كافة الاختلالات الإدارية والاقتصادية الحاصلة في دوائر الحكومة وما يحدث من استنزاف مستمر للعملة الصعبة طيلة السنين الماضية

7 - إيجاد تعويض للبنوك المودعة عند البنك المركزي الخاضع تحت مليشيات الحوثي

الخلاصة

بعد الصراع الحاصل بين مركزي عدن وصنعاء والضغوطات الخارجية ومناشدة مبعوث الأممي توصلت الحكومة الشرعية ومليشيات الحوثي الى اتفاق على عدد تدابير لخفض حدة التصعيد بينهما أبلغت الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي المدعومة من ايران المبعوث الأممي
الخاص إلى اليمن، هانس غروند برغ، بأنهما اتفقا على عدة تدابير لخفض التصعيد فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية وفق نص مكتوب تسلمه المبعوث الأممي من الطرفين

يتضمن الآتي:
1- الغاء القرارات والاجراءات الاخيرة ضد البنوك من الجانبين والتوقف مستقبلا عن اي قرارات او اجراءات مماثلة.

٢- استئناف طيران اليمنية للرحلات بين صنعاء والأردن وزيادة عدد رحلاتها إلى ثلاث يوميا، وتسيير رحلات إلى القاهرة والهند يومياً أو بحسب الحاجة.

3- تعقد اجتماعات لمعالجة التحديات الادارية والفنية والمالية التي تواجهها الشركة.

4- البدء في عقد اجتماعات لمناقشة كافة القضايا الاقتصادية والانسانية بناء على خارطة الطريق.

نظرا للظروف الانسانية الصعبة التي يعيشها ابناء الشعب اليمني خصوصا في المناطق الخاضعة بالقوة للمليشيات الحوثية الارهابية، وعملا بمبدأ المرونة في انفاذ الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية الشاملة، واستجابة لالتماس مجتمع الاعمال الوطني، وجهود الوساطة الاممية والاقليمية والدولية ترحب الحكومة اليمنية بما ورد في اعلان المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن الغاء القرارات الاخيرة بحق عدد من البنوك والقطاع المصرفي، واستئناف الرحلات الجوية عبر مطار صنعاء الدولي، وتيسيرها الى وجهات أخرى حسب الحاجة.

ان الحكومة اليمنية اذ تنظر الى هذه المبادرة من جانبها كمدخل للتخفيف من معاناة الشعب اليمني فإنها تأمل ان يقود الاتفاق المعلن الى تهيئة الظروف المواتية من اجل حوار بناء لأنهاء كافة الممارسات الحوثية التدميرية بحق القطاع المصرفي، والاقتصاد والعملة الوطنية الوفاء بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق وعلى راسها استئناف تصدير النفط.

وتشيد الحكومة بالجهود الحميدة التي قادها الاشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة في سبيل التوصل الى هذا الاتفاق، تأكيدا لالتزامهما المبدئي، ومواقفهما الثابتة الى جانب الشعب اليمني في مختلف المراحل والظروف.

وتؤكد الحكومة ان اصلاحاتها الاقتصادية انما تهدف الى حماية المركز القانوني للدولة، وتمكين البنك المركزي اليمني من حقوقه الحصرية في ادارة السياسة النقدية، وحماية القطاع المصرفي والمودعين، والحد من التداعيات الكارثية لتوقف الصادرات النفطية على العملة الوطنية، والفئات الاشد ضعفا في مختلف انحاء الوطن.

كما تؤكد الحكومة حرصها الكامل على عدم تعريض ابناء الشعب اليمني في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيات الحوثية الى مزيد من الاعباء المعيشية جراء السياسات الاحادية من جانب المليشيات، وتمكينهم من السفر الذي تشتد اليه حاجة الاف المرضى، والباحثين عن فرص العمل والتعليم للتخفيف من وطأة الحرب التي اشعلتها المليشيات بدعم من النظام الايراني منذ عشر سنوات.

وتدعو الحكومة في هذا السياق المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في مواصلة المزيد من الضغوط على المليشيات الحوثية ودفعها الى تغليب مصلحة الشعب اليمني، وعدم رهنها بمصالح داعميها لجر اليمن وشعبه من حرب الى أخرى، والشروع بدلا عن ذلك في الاستجابة لجهود السلام التي يقودها الاشقاء في المملكة العربية السعودية من اجل إطلاق عملية سياسية شاملة تلبي تطلعات جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة، والامن والاستقرار والتنمية، وفقا للمرجعيات المتفق عليها وطنيا واقليميا ودوليا ...

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR